

## وجوه الإخفاق في نظام «النموذج!»: تقرير صفة اللاجئ في كندا

هَلَرِي إِفَنز كَامِرُن

كثيراً ما يُرى نظام اللاجئين الكندي نموذجاً يُحتذى في تقرير صفة اللاجئ. وصحيحٌ أن فيه كثيرٌ من المحاسن التي ينبغي تعلمها منه، ولكن صحيح أيضاً أن فيه كثيرٌ من المعايير التي ينبغي الاعتبار بها.

### تقدير المخاطر

تقرير صفة اللاجئ هو تقديرٌ للمخاطر. فلصانع القرار فيه وظيفة واحدة: تقدير الخطر الذي يعترض المطالب إذا أُعيدَ إلى بلده الأصلي. وهنا موطن أول مصيبة كبرى من مصاعب النموذج الكندي. ففي العرف القانوني للقانون العام في كندا، كما عليه الحال في كثير من الاختصاصات القضائية المماثلة، تُتخذ القرارات الإدارية عملٌ على خطوتين. في أولهما، يحكم المحكمون في كل ادعاء ويقبلون «بحقيقة» طلب كل الذين يتقرر بعد موازنة الاحتمالات أن طلباتهم «راجحة» صحتها، ولا يقبلون غير ذلك. ثم يصدرون حكماً قانونياً بناءً على هذه «الحقائق» المقبولة.

فتخيل أنك تستعمل مقاربه كهذه وأنت تقرّر أكل ضرب من الفطر البري من عدمه (ومعلومٌ أن من الفطر البري ما يؤكل ومنه ما هو سام). فتُرجح أنه من فطر الإنائبة (chanterelle)، إذن فهو من فطر الإنائبة. فصار هذا الترجيح إلى الحقيقة. ولما كنت واثقاً أن فطر الإنائبة هو من الفطر الصالح للأكل، كان احتمال الخطر في أكله طفيفاً. ولنعد الآن إلى الواقع، فالواقع يقول إن درجة ثقتك في مُقرّح أن الفطر هو «على الأرجح» من فطر الإنائبة - وأي شك قد يكون اعترافاً من المسألة - هو أمرٌ حاسمٌ في مبالغ شعورك بالأمان عند أكله. إذ يشغل «الأرجح» حيزاً عريضاً من مقياس الاحتمال: من «الأغلب» إلى «شبه القطعي». وبونٍ شاسعٍ من الاختلاف بين موضع وموضع يقرّره موقع هذه «الأرجح» من ذلك المدى. حين نقدر المخاطر، لا بد لنا من أن نزن الشبهة في الأمر. ولكن في جلسات الاستماع للاجئين في كندا تختفي الشبهات. وكل شيء يراه المحكم راجح الصحة فهو ولا شك حق، ولو وسع الأمر احتمال الخطأ. وكل شيء يراه القاضي راجح الخطأ فهو ولا باطل، ولو وسع الأمر احتمال الصحة. ووفق ذلك، فإن احتمال الأمر أن يكون المحكمون الكنديون مخطئين في ما يفترضونه - ومثال ذلك: أن الفطر ليس بالفطر الإنائبي ولكنه فطر سام - يزيدُ قدرًا وسوءاً لإخفاق النظام إحقاقاً تاماً في الحث على التفكير القائم على الاستدلال.

لا شك أن مسوّدتي اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ قد أُجهدوا بعد المفاوضة في تفصيل مبادئ حماية اللاجئين. والظاهر أنهم لم يبق طاقة لهم يستطيعون بها التوصل إلى كيفية يُعمل بها تقرير صفة اللاجئ، فما كان منهم إلا أن أعلنوا أنه ينبغي للموقعين في الاتفاقية تصميم كيفية لهم بحسب أعرافهم القانونية.

ثم دُرِّج على عدّ إجابة كندا لهذا التحديّ نموذجاً في عين العالم. كيف لا، وفي نظام اللاجئين الكندي كثير من موجوه القوة التي يجدر ملاحظتها. إذ يروي المطالبون باللجوء قصصهم في جلسة استماع شفوية كاملة بين يدي محكم خبير، لا بين يدي بيروقراطيٍّ أو ضابط حدود. وليس المحكم هناك مسؤولاً أمام الحكومة، وليس عنده أولويات تنافسية، مثل حماية التحالفات السياسية في البلاد أو الحفاظ على مواردها. ويكتسب المحكمون الكنديون معرفة حسنة بمعلومات البلد الأصلي، ويوجهون ليكونوا حساسين لمواطن ضعف المطالبين. وللممثلين القانونيين قُدّم ورجلٌ في معظم جلسات الاستماع للاجئين في كندا، ويتيح النظام هناك مترجمين فوريين مُدرّبين. وحين يُحكّم برفض المطالب، فلاكثر المطالبين الحق في الاستئناف. وبسبب هذه الجوانب الراقية وغيرها في تصميم نظام اللجوء الكندي، يُقرّ النظام لكثير من طالبي اللجوء بلاحيثتهم ويرفض خطأ عدداً أقل كثيراً من العدد الذي كانت لترفضه لو لم يكو فيها هذا النظام.

ومع ذلك، فهذا النظام «النموذجي» ينتج بانتظام رفضاً خلا منه العقل والإنصاف، وفي مُخرجاته من التناقض ما يدخلها في حدّ الاعباط. ومن أسباب ذلك: أن مهندسي نظام اللجوء الكندي ما عادوا منذ زمن بعيد يصرون الغرض الأساس منه، لم يلتزموا البتة بالتفكير القائم على الاستدلال، وليسوا في اتفاق على السبيل إلى الإجابة على السؤال الرئيس الكامن في قلب هذا الضرب من اتخاذ القرارات القانونية.

## بين الاستدلال والتّرجيح

كثيرة كان الدافع الرئيس إلى دراسة علم النفس المعرفي هو التوثيق واسعاً لمبلغ النقص في ذاكرتنا ومبلغ تعرّضها للغلط والتغيّر، وحتى ذكرياتنا التي تحمل سيرتنا الذاتية داخليةً في ذلك، هذا في الأحوال الطبيعية، فكيف بالذكريات التي تحمل الصدمات النفسانية وذكريات الذين تضرروا بالصدمة النفسانية؟<sup>١</sup>

ومثل ذلك، أنّ من ديدن المحكّمين الكنديين أن يفترضوا أنّ الناس حين يعترضهم خطرٌ يتّخذون بسرعة إجراءاتٍ فعّالةٍ لحماية أنفسهم. وإذا مكث المطالب مدةً قبل أن يُقرّر الفرار، وإذا تردد في طلب اللجوء حين بلغ أخيراً برّ الأمان، وإذا تجرّأ على العودة إلى وطنه، إذن فلا ريب قصّته كذبة. فلو كان الخطر عليه حقاً لكان فعل عكس ذلك، إذ فعل عكس ذلك «أحكم». وقد حلّلت بأخيرة ٣٠٠ رفضاً صاغ قراره محكمون كنديون. ووجدت في ما يقرب من ثلثها أنّ المحكم قرّر كذب المطالب، واستند بعض هذا الاستنتاج في الأقل إلى ظنّ المحكم أنّ استجابة المطالب لخطر زعم أنه اعترضه كانت غير معقولٍ بحيث لا يمكن تصديقها.<sup>٢</sup>

ينظر المحكّمون الكنديون في الأدلة، وهذا لا شكّ فيه؛ فيأخذون في الاعتبار معطيات المطالب ووثائقه، ومعلومات عن البلد الأصلي، ويأخذون أحياناً ملفاً حكومياً أو شهادة أطرافٍ ثالثة. ولكن عند تقرير النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الدليل، يسترشد المحكّمون تمام الاسترشاد بفطرتهم السليمة، التي يكثر أن تتعارض هي وأفضل البحوث العلميّة الاجتماعية.

مثال ذلك: الفطر السليمة عند المحكّمين الكنديين تخرهم دوماً أننا نصوغ ذكريات واضحة ومستقرة ومتسقة لتجاربنا التي يمكننا استحضارها في أذهاننا مثل استرجاع المشاهد في تسجيل فيديو. وفقاً لهذه النظرية، إذا لم يستطع المطالب أن يتذكر بوضوح تواريخ الأحداث التي يصفها أو أوقاتها أو تواترها أو ترتيبها، أو إذا كان في شهادته ضروب أخرى من طفيف الأغلط أو الفجوات أو التناقضات، فمن الإنصاف عند المحكّمين استنتاج أنّ المدعي ولا شكّ مُخلّط قصّته. على أنه لعقود من الزمن



صوفيّة اللاجئين إلى سكاب

هذا تُنغ قام بنحت منحوتاً لفيتناميين وهم يفرّون على ظهر قارب صغير. هرب تُنغ قام وشقيقه الذي يصغره بقارب قبل نحو ٤٠ سنة، وانتهى بهما هربهما إلى كندا، حيث أُرّ لها بلائيمتها. ثم استعمل تُنغ ما عنده من مهارة في التعبير عن أحلام وخسارات من ركبوا السفر إلى كندا في لُجج البحر. ونالت لوحاته ومنحوتاته جوائز، وهي إلى اليوم تطوف معارض كندا.

ويزود نظام اللاجئين الكندي المحكمين بمئات من آلاف الصفحات في معلومات البلد الأصلي لإعانتهم على أداء عملهم كما ينبغي، ومع ذلك ليس في هذه الصفحات صفحة واحدة من الأدلة العلمية الاجتماعية على كيفية تفكير الناس وسلوكهم. وهذا إخفاق لا عذر له. إذ يحتاج المحكمون إلى مثل هذه الأدلة لاتخاذ قرارات منصفة في الفصل بين المعقول في ظاهره من حالات وغير المعقول منها، على سبيل المثال، أو بين المعقول في ظاهره من الاستجابات للأخطار وغير المعقول منها.

### أَيُّ خَطَأٍ أَسْوَأُ؟

ربما كان أس الأساس في المسألة أن قانون اللاجئين الكندي والقانون الدولي للاجئين أيضاً بلا شك - قد أخفق في الإجابة عن أكثر الأسئلة أهمية في قلب هذا الضرب من اتخاذ القرار القانوني: وهو ما الخطأ الجائر في تقرير صفة اللاجئ؟ يحتتم ميزان صانع القرار خطاين ساعة اتخاذ القرار: في قبول ادعاء من عدمه في أحوال يشوبها الغموض. فقد يرفض ادعاءً صحيحاً، وقد يقبل ادعاءً كاذباً. فأَيُّ الخطاين أسوأ؟

من أذيع الحكم صيتاً في القانون العام الأمريكي الأنجلوساكسوني نسبة إبلاكستون: «لأن يهرب عشرة مجرمين خيراً من أن يتعدّب بريء». لقد شعر صانعو هذه الطائفة من القوانين بقوة على مَرِّ العصور أن إدانة البريء خطأ جائر، فجاء القانون العام الأمريكي الأنجلوساكسوني صعباً جداً على الادعاء: فكلفت الدولة عبء الإثبات، ولا يكون إثباتاً إلا بأن يستقيم على معايير عالية جداً. ولذلك، فمن الوجهة النظرية، ووفقاً نسبة إبلاكستون، ينبغي أن يدفع الادعاء ثمن حيرة القضاة والمحلفين.

فينبغي إذاً أن يُفَرِّد القانون الدولي للاجئين بضرورة ملحة بموجب اتفاقية اللاجئين لحل خيوط الشكوك لمصلحة المطالب لأسباب قانونية وأخلاقية شتى. وينبغي له أن يُعْلَن بصوت عالٍ أن رفض الحماية لمن يحتاج إليها هو خطأ أسوأ من خطأ إعطائها لمن لا يحتاج إليها. ولكن لما كانت الاتفاقية خالية من بيان واضح وضوحاً تحصل معه الكفاية في هذا المعنى، كان وأضعف قانون اللاجئين كندا - وهم قضاة المحاكم الاتحادية الكندية - منقسمون في هذه المسألة. فبعضهم يُغْلَبُ في قلقه القلق من

لكننا نظاماً للاجئين رائد في العالم، ونموذج صُنِعَ القرار فيه هو موضع جدّ حَسَنٍ لبدء إدارة الحديث حول الهيئة التي ينبغي أن يجري عليها تقرير صفة اللاجئ الحَسَن. ولا يماري أحد أن في هذا النظام الكندي كثير من الأشياء الصحيحة وأنه يمنح الحماية لكثير من المحتاجين إليها. ولكنه مع ذلك يرفض في كثير من الأحيان المطالبات لأسباب جائرة. فحري بمن ينظر إلى هذا النظام ليحاكيه أن يفكر ملياً في أسباب ما تقدّم ذكره، ثم حري به أن يكون نظامه أفضل منه.

هَلَرِي إِفِنز كَامَرَن h.evanscameron@ryerson.ca  
بروفيسورة، في كلية الحقوق، جامعة ريرسون  
www.ryerson.ca

Hilary Evans Cameron, (2010) 'Refugee Status Determinations and the Limits of Memory', *International Journal of Refugee Law* 22

(تقرير صفة اللاجئ وحدود الذاكرة)

https://academic.oup.com/ijrl/article/22/4/469/1520136

٢. من مشروع بحث للمؤلفة اسمه «تقديم المصادقة في جلسات الاستماع للاجئين:

دراسة كمية وسبيل لكفي قديماً»، مؤلّفه المجلس الكندي لبحوث العلوم الاجتماعية

والإنسانية، وصمتر نتاجه عما قريب.

Volokh A (1997) 'n Guilty Men', ٢

University of Pennsylvania Law Review 146

bit.ly/Volokh-1997

Hilary Evans Cameron (2018) *Refugee Law's Fact-finding Crisis: Truth, Risk, and the Wrong Mistake*, Cambridge University Press

(أزمة تقضي الحقائق في قانون اللاجئين: الحقيقة واحتمال الخطر والخطأ الجائر)

Rehaag S (2019) '2018 Refugee Claim Data and IRB Member. ٥

Recognition Rates'

(معطيات طلبات اللجوء لسنة ٢٠١٨ ومعدلات الإقرار عند اللجنة الكندية للهجرة

واللاجئين) https://ccrweb.ca/en/2018-refugee-claim-data